

Distr.: Limited
15 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 17 من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيسة اللجنة، فلاديمير بودو (ترينيداد وتوباغو)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار [A/C.2/77/L.10](#)

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها [192/70](#) المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و [217/71](#) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و [208/72](#) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و [223/73](#) المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و [207/74](#) المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و [208/75](#) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و [198/76](#) المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية، وإلى قرارها [299/70](#) المؤرخ 29 تموز/يوليه 2016 بشأن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واستعراضها على الصعيد العالمي،

وإنه تؤكد من جديد قرارها [313/69](#) المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾، وتدعمها وتكملها، وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن العالميين،

وإنه تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عُقد في مونتيري، بالمكسيك، من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء

(1) القرار 1/70.



موننتيري، المعقود في الدوحة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، وإلى المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في أديس أبابا من 13 إلى 16 تموز/يوليه 2015،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الإنسان وترمي إلى إحداث التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا اتفاق باريس⁽²⁾ ودخوله حيز النفاذ باكرا، وإذ تشجع جميع أطراف الاتفاق على أن تنفذه تنفيذا تاما، وأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽³⁾ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تكرر تأكيد ما ورد في خطة عمل أديس أبابا من إقرار بأن تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات كافة، والتوصل إلى الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان المكفولة لهن، هي عناصر أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نحو مطرد وشامل ومنصف،

وإذ تشير إلى إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁴⁾، وإلى هدفه المتمثل في منع نشوء مخاطر الكوارث الجديدة والتقليل من مخاطر الكوارث القائمة والالتزام الوارد في خطة عمل أديس أبابا بتعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية على إدارة وتمويل مخاطر الكوارث، في إطار الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وبكفالة تمكن البلدان من الاستفادة من المساعدة الدولية عند الحاجة،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار ب حياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإذ تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ تسلّم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء

(2) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(3) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(4) القرار 283/69، المرفق الثاني.

صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضي بالألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ تلاحظ مع القلق الآفاق الاجتماعية - الاقتصادية العالمية المتمسمة بالهشاشة وبانعدام اليقين إلى حد بعيد، واستمرار الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، والتوترات الجيوسياسية والنزاعات، والأزمات المتعددة الراهنة التي تزيد من حدة الضغط على الأغذية والطاقة والتمويل، مما يؤثر على العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم وعلى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تدرك الحاجة إلى الإتيان بحلول نسقية لمعالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتغلب على التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها التي فاقمتها الجائحة وعلى الأزمات المتعددة الراهنة، وإذ تلاحظ أن العديد من البلدان النامية تواجه تزيادا كبيرا في تكاليف الاقتراض من أجل تمويل التدابير التي تتخذها في مواجهة الجائحة، مما يسهم في نشوء فجوة مالية هائلة تزيد من تقويض مساعي تحقيق التعافي على نحو مستدام وشامل له مقومات الصمود، بالاقتران مع تعزيز التنفيذ التام لأهداف التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد الدعوة إلى أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع قياسات شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز مقياس نصيب الفرد من الدخل، بالاستناد إلى المبادرات الراهنة حسب الاقتضاء، وإذ تلاحظ أن تلك القياسات ينبغي أن تعترف بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنتائج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة إلى وضع مقاييس لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه بهدف العمل من أجل إيجاد نهج أشمل إزاء التعاون الدولي،

وإذ ترحب بالعمل الذي قام به الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإذ تتطلع إلى انتهائه من هذا العمل،

وإذ تؤكد من جديد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل،

وإذ تحيط علما بانعقاد الاجتماعات التحضيرية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، ومنها مثلا معتكف مجموعة أصدقاء مونتيري،

وإذ ترحب بعقد منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية في الفترة من 25 إلى 28 نيسان/أبريل 2022،

وإذ تشير إلى الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي للمنتدى⁽⁵⁾ حيث تقرر أن يُعقد المنتدى الثامن المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفترة من 24 إلى 27 نيسان/أبريل 2023، وأن يتضمن المنتدى الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وحيث دُعيت الجمعية العامة إلى النظر في مدى الحاجة إلى عقد مؤتمر دولي رابع بشأن تمويل التنمية،

وإذ تلاحظ اعتماد اللجنة الإحصائية المؤشر 17-3-1 الجديد المقترح في إطار الغاية 17-3 من أهداف التنمية المستدامة، حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية، ومواصلة إجراء مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن مقياس "مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة" الجديد، مع التأكيد من جديد في الوقت نفسه على أن أي مقياس من هذا القبيل لن يمتنع من الالتزامات المقطوعة بالفعل،

وإذ تشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 206/2017 المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2016،

وإذ تشير أيضا إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى السابع لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين الذي أُجري افتراضيا يومي 6 و 7 أيار/مايو 2021، وما انبثق عنه من نتائج⁽⁶⁾، وإذ تتطلع إلى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى الثامن لمنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين والمزمع عقده في 14 و 15 آذار/مارس 2023،

وإذ تشير كذلك إلى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي عُقد في 26 أيلول/سبتمبر 2019، وإذ تتطلع إلى انعقاد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيعقد مباشرة بعد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة⁽⁷⁾ في عام 2023، تحت رعاية الجمعية العامة،

وإذ تحيط علما مع التقدير بعقد الاجتماع السنوي الرابع للتحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وبالعمل الجاري المنصب على نواتجه المتوخاة الرئيسية، وإذ تتطلع إلى مواصلة الجهود التي يبذلها التحالف لدعم توجيه التمويل والاستثمار نحو أهداف التنمية المستدامة، وإذ تلاحظ مواصلة تنفيذ أهداف استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة عام 2030 (2018-2021)،

وإذ تؤكد من جديد الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019⁽⁸⁾،

وإذ تكرر تأكيد التعهد بألا يترك أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد التسليم بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في أن ترى الأهداف والغايات وقد تحققت لجميع الأمم والشعوب ولجميع شرائح المجتمع، وإذ تعيد الالتزام بالسعي إلى الوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب،

(5) انظر E/FFDF/2022/3.

(6) انظر E/2021/70.

(7) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة.

(8) القرار 291/73، المرفق.

وإن تجدد التزامها بكفالة عدم ترك أي بلد أو أحد خلف الركب، وبتعزيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك بكفالة إدماج أولئك الذين هم أشد تخلفاً عن الركب ومشاركتهم،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام⁽⁹⁾، وتلاحظ مع القلق عدم إحراز تقدم في الالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁰⁾ وأهداف التنمية المستدامة، وتقر في الوقت نفسه بأن سرعة التغيير في العالم أثرت في التنفيذ وأن تحديات اللحظة الراهنة تستحق اهتمام وتركيز واضعي السياسات على أعلى مستوى، وتعرب عن القلق لأن تعبئة التمويل الكافي من جميع الموارد، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، لا تزال تشكل تحدياً كبيراً أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

2 - **تؤكد** ضرورة العمل على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا بصورة كاملة وفي الوقت المناسب، بما يشمل إعادة التأكيد والبناء على إنجازات إعلان الدوحة⁽¹¹⁾ وتوافق آراء موننتيري⁽¹²⁾؛

3 - **تحيط علماً** بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية⁽¹³⁾، وتلاحظ مع القلق الرسالة الرئيسية لهذا التقرير وهي ضياع عقد كامل من التنمية المستدامة، حيث إن العديد من البلدان المتقدمة النمو تعافت اقتصادياً بسرعة من صدمة الجائحة في عام 2021 بينما لم تسترجع العديد من البلدان النامية ما ضاع منها من مكاسب، مما تسبب في انتكاسة شديدة على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أصبح 77 مليون شخص آخرين يعيشون في فقر مدقع في عام 2021 وتفاقت مستويات التفاوت بشدة؛

4 - **تسلم** بأنه، في سياق مكافحة الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 ومن أجل تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود، من المهم توفير شبكة أمان مالي عالمية مؤدية لوظائفها، يكون في صميمها صندوق نقد دولي قوي وقائم على الحصص ومزود بالموارد الكافية، من أجل دعم انتعاش اقتصادي عالمي، وترحب بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021، وتوصي باستكشاف خيارات طوعية أخرى متصلة بحقوق السحب الخاصة من شأنها أن تلبى احتياجات البلدان النامية الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وتثني على البلدان التي تعهدت بما قدره 81,6 بليون دولار من خلال التوجيه الطوعي لحقوق السحب الخاصة أو المساهمات المعادلة، وتدعو إلى مزيد من التعهدات من قبل جميع البلدان التي تتوفر لها الإرادة والقدرة للقيام بذلك من أجل تحقيق الطموح العالمي المتمثل في توفير 100 بليون دولار في المجموع من التبرعات المخصصة لأشد البلدان احتياجاً، وتحيط علماً مع التقدير بتفعيل الصندوق الاستئماني لتعزيز القدرة على الصمود والاستدامة التابع لصندوق النقد الدولي لمساعدة البلدان المؤهلة للاستفادة منه في التصدي للتحديات الهيكلية التي تشكل مخاطر على مدى أطول على مستوى الاقتصاد الكلي، وتلاحظ أن ضمان القدرة على

(9) A/77/223.

(10) القرار 313/69، المرفق.

(11) القرار 239/63، المرفق.

(12) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، موننتيري، المكسيك، 18-22 آذار/مارس 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار 1، المرفق.

(13) تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022 (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

تحمل الدين وتأمين السيولة يمكن أن يؤديا دورا هاما في تحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود وأهداف التنمية المستدامة؛

5 - **ترحب** بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي الصادرة عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022 التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتحت على تنفيذ تلك الاستنتاجات والتوصيات على نحو كامل وفعال وفي الوقت المناسب، وتتطلع إلى المتابعة على العمل من أجل تقييم التقدم المحرز، وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ النواتج المتوخاة من تمويل التنمية وتغوق توفير وسائل التنفيذ، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة من التجارب على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة المواضيع الجديدة والناشئة ذات الصلة بتنفيذ هذه الخطة حسب الحاجة، وتقديم توصيات في مجال السياسات ليتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها في الاستنتاجات والتوصيات الموضوعية التي سيُتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في منتدى عام 2023؛

6 - **تلاحظ** في هذا الصدد المضي في وضع أطر التمويل الوطنية المتكاملة دعما لاستراتيجيات التنمية المستدامة المملوكة وطنيا، بما فيها استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، من أجل مواصلة تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، مع توخي تعبئة طائفة عريضة من مصادر وأدوات التمويل ومواءمتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والاستفادة من كامل الإمكانيات التي تتيحها كافة وسائل التنفيذ؛

7 - **تحيط علما** بالموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022⁽¹⁴⁾؛

8 - **تشدد** على أن التخطيط المناسب والجيد التوقيت لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2023 أمر بالغ الأهمية لعمل المنتدى الجوهري ونتائجه؛

9 - **تدعو** رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يأخذ في الاعتبار، الموجز الذي قدمه رئيس المجلس عن المنتدى المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2022، في إطار التحضير لمنتدى عام 2023؛

10 - **تشير** إلى أن القرارات المتعلقة بمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية يتعين أن ترد ضمن استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي؛

11 - **تحيط علما** بعمل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية وبالتبرعات الأولية التي قدمتها الهند لصندوق التبرعات الاستثماري، والتي قدمتها النرويج لمشروع متعدد الجهات المانحة يهدف إلى دعم عمل اللجنة ولجنتيها الفرعيتين والأنشطة ذات الصلة لتنمية القدرات، وكذلك بالتبرعات المقدمة من الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى لمساعدة الهيئات الفرعية للجنة، وتحث الدول الأعضاء على المبادرة إلى الإسهام بقدر أكبر في الصندوق الاستثماري من أجل مواصلة دعم مشاركة البلدان النامية؛

12 - **تشير** إلى عقد المنتدى العالمي للبنى التحتية لعام 2020 افتراضيا في الفترة من 6 إلى 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتكرر التأكيد على أن المنتدى مكلف بتحديد ومعالجة أوجه القصور في

البنى التحتية والقدرات في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية؛

13 - **تشير أيضاً** إلى ما أحرز من تقدم في تفعيل العناصر الثلاثة لآلية تيسير التكنولوجيا، وترحب بإنشاء المنصة الإلكترونية 2030 Connect باعتبارها جزءاً من الآلية؛

14 - **تشير كذلك** إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وتدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المزيد من التبرعات المالية والمساعدة التقنية لضمان تنفيذه بشكل كامل وفعال؛

15 - **تبرز الحاجة** إلى توفير سبل وصول الجميع إلى الإنترنت بتكلفة ميسورة بحلول عام 2030 كخطوة أساسية نحو تهيئة اقتصاد رقمي شامل للجميع ومستدام قادر على تمكين الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وإلى الاستفادة من التكنولوجيا المالية من أجل دعم الشمول المالي؛

16 - **تشير إلى** عقد المنتدى السنوي السابع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة في نيويورك يومي 5 و 6 أيار/مايو 2022، والذي كان موجزاً مداولاته الذي أعده الرئيس المشارك⁽¹⁵⁾ جزءاً من مدخلات أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وأبرز، في جملة أمور، تعزيز التواصل والمواءمة بين أصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما المبتكرون والممولون وغيرهم من الداعمين، لسد الثغرة التكنولوجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

17 - **تشير أيضاً** إلى أن خطة عمل أديس أبابا تتيح إطاراً عالمياً لتمويل التنمية المستدامة، وهي جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية يتطلب تنفيذها المتابعة وتتعلق بمجالات عملها السبعة - أي الموارد المحلية العامة؛ والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية؛ والتعاون الإنمائي على الصعيد الدولي؛ والتجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية؛ والديون والقدرة على تحمل الديون؛ ومعالجة المسائل العامة؛ والعلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات؛ والبيانات والرصد والمتابعة؛

18 - **تكرر تأكيد** أن الدول لن تستطيع بلوغ الأهداف والغايات الطموحة الواردة في خطة عام 2030 دون تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها ودون إيجاد وسائل تنفيذ تكون طموحة بنفس القدر، وتؤكد مجدداً الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشّة وأشد البلدان ضعفاً والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب؛

19 - **تلاحظ** أن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بلغ أعلى مستوى له في عام 2021 خلال أزمة كوفيد-19 غير المسبوقة، وتشدّد على الحاجة إلى الاستمرار في هذا الاتجاه، وتحث الشركاء في التنمية على زيادة حجم التزامات كل منهم على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0,15 في المائة

و 0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقّمة لأقل البلدان نمواً، وتلاحظ أنه ينبغي لجميع الشركاء في التنمية مواصلة ما يقدمونه من دعم مع الأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة، على النحو الذي تحدده الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للبلدان النامية؛

20 - **تشجع** على تعزيز قدرة المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على الإقراض، وتحثها في هذا الصدد على الاستفادة بأكثر السبل كفاءة من ميزانياتها العمومية من أجل تحقيق أمثل أداء في الإقراض، مع الحفاظ على تصنيفاتها الائتمانية العالية والقدرة على تحمّل أعبائها المالية ومركزها بوصفها داننا مفضلاً، وتحيط علماً بالاستعراض المستقل لأطر الكفاية الرأسمالية للمصارف ولجهودها الجارية لتحقيق أمثل أداء في ميزانياتها العمومية الذي كلفت مجموعة العشرين بإجرائه؛

21 - **تلاحظ** التوصيات السياساتية الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتلاحظ أن التوصيات السياساتية المتفق عليها هي بمثابة مدخلات في أعمال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

22 - **تلاحظ أيضاً** أنه من أجل النهوض بالإجراءات العالمية الجريئة والمتضافرة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وتحقيق تعاف مستدام وشامل وقادر على الصمود، ووضع العالم على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، لا بد من توجيه تدابير الاستجابة لكوفيد-19، والجهود المحلية والإجراءات المتعددة الأطراف على السواء، وكذلك الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين التي تشمل القطاع الخاص، نحو دعم التنمية المستدامة في الأجلين المتوسط والطويل، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤكد أهمية تحسين الاستثمار والتمويل في القطاعات التي تتسم بأهمية حاسمة للتجديد لتحقيق خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وغيرها من الالتزامات المتفق عليها لدعم البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، في خضم جائحة كوفيد-19، وتشدّد على ضرورة النهوض بالبنى التحتية التي تتوفر فيها شروط الجودة والموثوقية والاستدامة والقدرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، على النحو الذي يفضي إلى تحقيق أكبر فوائد ممكنة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي، من أجل بناء القدرة على مواجهة الصدمات لضمان تعاف شامل ومستدام وقادر على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسلم بالدور المهم الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المتعددة الأطراف في معالجة الثغرات في القدرات والاحتياجات من التمويل لتنمية مشاريع البنى التحتية الجيدة النوعية والموثوقة والمستدامة والقادرة على الصمود، ولا سيما في البلدان النامية، والعمل في هذا الإطار من خلال المبادرات القائمة؛

23 - **ترحب** بالمسح الذي سيجريه الأمين العام، وفقاً للولاية المسندة بموجب قرار الجمعية العامة 215/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021، لتقديم عرض عام مفصل عن الدعم المتاح حالياً للبلدان المتوسطة الدخل بهدف معالجة الطابع المتعدد الأبعاد للتنمية المستدامة على نحو أفضل وتيسير التعاون في مجال التنمية المستدامة وتقديم الدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل؛

- 24 - **تهييب** بجميع الدول الأعضاء أن تواصل الانخراط في مناقشات بالتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف واللجان الإقليمية، بشأن مقاييس للتقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكتملة لمقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، مع مراعاة المبادرات القائمة، من أجل وضع نهج أكثر شمولاً إزاء التعاون الدولي؛
- 25 - **تتطلع** إلى المقترحات التي سيقدمها الأمين العام بشأن مقاييس التقدم المحرز التي تكمل مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو تتجاوزه، بالاستفادة من المقاييس التكميلية القائمة بالفعل، لكي تنتظر فيها الدول الأعضاء؛
- 26 - **ترحب** بالتقدم المحرز حتى الآن وتحيط علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي الذي نشره الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتتطلع إلى عمله النهائي، وتشجع المجتمع الدولي على مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد، بما في ذلك الإمكانيات التي سيتيحها مؤشر للضعف المتعدد الأبعاد، كواحد من معايير تحديد إمكانية الحصول على التمويل الميسر؛
- 27 - **تقرر** أن تنتظر في عقد مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية في عام 2025 للقيام، في جملة أمور، بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وخطة عمل أديس أبابا، وتحديد العقبات والقيود المصادفة في تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها في هذه الوثائق، وتحديد التدابير والمبادرات الكفيلة بالتغلب على هذه القيود كذلك، ومعالجة المسائل الجديدة والناشئة؛
- 28 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين تقريراً عملي المنحى، يعرض فيه التحديات الناشئة وعوامل التسريع الرئيسية المتعلقة بتمويل التنمية التي يمكن أن تكون لها أهمية في المناقشات المقبلة في إطار منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وبشأن مؤتمر دولي رابع لتمويل التنمية؛
- 29 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والسبعين البند المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية".